

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363

ISSN : 1112-9751

الاستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

دراسة تحليلية للفترة 2008 – 2016

Algeria Agricultural investment as a basis for achieving food security in
- Analytical study for the period 2008-2016 -

YAHIAOUI Mohamed محمد يحيياوي

- جامعة المدية – الجزائر – University of Medea - Algeria

ben.medyahia@gmail.com

تاريخ القبول : 2018-09-03

تاريخ الاستلام : 2018-07-31

ملخص:

يمثل الاستثمار المحرك الرئيسي للنشاط الزراعي لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني في الإنتاج والتجديد والتطوير، وذلك لانعكاسه بصفة مباشرة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص الشغل وتعزيز الأمن الغذائي مما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، الاستثمار الزراعي، الأمن الغذائي

Abstract :

Investment is the main driver of agricultural activity due to its direct correlation with capital formation and the increase of the national economy in production, innovation and development. This is due to its direct impact on achieving economic growth rates, increasing employment opportunities and enhancing food security, thus contributing to agricultural development and sustainable development.

Keywords:

Investment, Agricultural Investment, Food Security

1- مقدمة:

القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما. ولهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتوجات الغذائية محليا يعتبر عاملا مهما في مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان وقدرتها على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لسد تلك الاحتياجات. وعلى غرار باقي الدول النامية، يواجه القطاع

يهدف النشاط الزراعي إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم. الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتوجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في المداخل، وهذا يتطلب انجاز استثمارات كبيرة في

إحصاء المشاريع الاستثمارية الحقيقية المنجزة في القطاع الزراعي ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي. استنتاج مدى نجاعة المخططات الفلاحية المعتمدة من قبل الدولة.

2- تقديم للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي

من بين أهم الاستراتيجيات التي تتخذها الدول نحو تنمية الزراعة هي التوجه نحو تشجيع الاستثمار الزراعي لما له من قدرة كبيرة على تحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا المحور سنتكلم على أهم المفاهيم والعناصر المهمة التي تخص الاستثمار الزراعي، والأمن الغذائي.

1.2- مفهوم الاستثمار الزراعي

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الزراعي يجب تعريف الاستثمار بصفة عامة.

أ- تعريف الاستثمار: يعرف الاستثمار على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح المالي في شكله العام، وقد يأخذ هذا الاستثمار عدة أشكال، منها الشكل المادي الملموس ويتمثل في (الأراضي، البنائات، السلع المعمرة، الآلات والمعدات، السيارات...)، أو على شكل مالي (النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات والأسهم والتعهدات... الخ)، هذا ما يمثل عملية توظيف الأموال سواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر استثماراً.⁽ⁱ⁾

ب- تعريف الاستثمار الزراعي: يعرف على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل، ورأس المال)، وتشغيلها بقصد إنتاج موارد زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج

الزراعي بالجزائر العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة على فترة الاستعمار، ولعل جانباً هاماً من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر في العصر الحالي يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصاً تلك المرتبطة بالاستهلاك الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية. وعلى ضوء ما سبق تتضح معالم اشكالية هذه الدراسة في: ما مدى مساهمة الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

– المنهج المستخدم: ارتأينا لإعداد هذه الورقة البحثية الاعتماد على مجموعة من المناهج المتكاملة للإحاطة بجوانب الموضوع، والمتمثلة في المنهج الوصفي للتعريف بالاستثمار والاستثمار الزراعي، والأمن الغذائي، ومعرفة مدى تأثير الاستثمار في القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي، ثم المنهج الإحصائي التحليلي في عرض واقع الاستثمار الزراعي بالجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي.

– أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في أن قطاع الزراعة أصبح من القطاعات الواعدة، كما أن الزراعة أصبحت مصدر داخلي تعتمد عليه الدولة في تغطية العجز الحاصل جراء انخفاض أسعار البترول، كما أن الموضوع وفي جانبه التطبيقي يركز على الاستثمار في القطاع الزراعي نظراً للتحديات الراهنة التي تقوم بها الدولة في المجال وإمكانياتها الطبيعية التي تؤهلها لتطوير هذا القطاع.

– أهداف الدراسة:

إحصاء المشاريع الاستثمارية المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع الفلاحة.

تتميز الاستثمارات الزراعية بخصائص تجعلها منفردة في البعض منها، على الاستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث أنها تتأثر بالمناخ و الظروف الطبيعية والجوية ويمكن تلخيص خصائص الاستثمار الزراعي في ما يلي: (v)

- اختلاف السنة المالية في الاستثمار الزراعي عن السنة المالية العادية (الدورة الزراعية)

- المخاطرة العالية: وذلك راجع إلى تذبذب الإنتاج حسب ظروف المناخية، اختلال العرض والطلب على مستوى الأسواق الغذائية.

- التكيف وصعوبة تقييم الاستثمارات الزراعية.

- ارتفاع حجم التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة.

- موسمية الإنتاج الزراعي.

- الطبيعة المحلية للإنتاج الزراعي.

4.2 - الأمن الغذائي

أ- تعريف الأمن الغذائي : عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية على انه توفير الغذاء من الناحيتين، الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعاً وفي الأوقات جميعها، في حين عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء)، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك البشري. (vi)

الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره أو الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة. (iii)

2.2 - العناصر المكونة للاستثمار الزراعي

يتميز الاستثمار الزراعي بمجموعة من العناصر

أهمها:

أ- المزرعة: تعتبر المزرعة من بين أهم العناصر الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار الزراعي من خلال نشاطها وهي التي تقوم بإنتاج السلع الزراعية، كما يمكن أن نقول على أنها وحدة اقتصادية لها تكاليف تتمثل في توفير عناصر الإنتاج كما لها عوائد وعادة ما تقييم على أساس المدة الزمنية لرأس المال المزروع.

ب- المشروعات الزراعية: يعرف المشروع الزراعي على أنه النشاط الاقتصادي يقوم على إنفاق الموارد المالية في مجال زراعي بهدف الحصول على عوائد، لذا يجب توفر في المشروع الزراعي مجموعة من الوظائف للوصول إلى الأهداف و التخطيط للمشروع، التنظيم، و التمويل، و آخر مرحلة هي التنفيذ والمتابعة. (iii)

ج- الحيازة الزراعية: يقصد بالحيازة الزراعية هي كل مساحة من الأرض الزراعية التي يملكها حائز واحد، وتعد جميع الأراضي التي يديرها الحائز، حيازة زراعية واحدة مهما تعددت قطعها.

د- المزارع: هو من بين أهم العناصر لأنه هو الذي يتولى إدارة المزرعة، وكذلك هو الشخص الذي يقوم برسم الخطة الإنتاجية ويراقب تنفيذ العمليات الزراعية المختلفة ويقوم بمختلف الأنشطة الزراعية، والإدارية. (iv)

3.2 - خصائص الاستثمار الزراعي

8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 18% من المساحة الزراعية الإجمالية منها 2.8% مساحات مروية.

وكما يتضح من خلال الجدول رقم 01 فإن عدد المشاريع المعتمدة في قطاع الزراعة لا تمثل الا 2.06% من حجم المشاريع التنموية الاجمالية وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهمية القطاع في تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وكذا حجم الموارد الطبيعية الزراعية التي تزخر بها الجزائر. مما جعل هذا القطاع لا يساهم في خلق مناصب الشغل الا في حدود 4.7% من حجم المناصب الكلية المفتوحة. ولأكثر توضيح يمكن تمثيل الجدول رقم 01 في الشكلين رقم 01 و 02.

أما من خلال الشكل رقم 03 فإننا نسجل تطور نسبي في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة منذ سنة 2008 الى أن بلغت 17.41% سنة 2015 أي ما يعادل حوالي 8.5 مليون هكتار، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمساحة الاجمالية الصالحة للزراعة التي تفوق 42 مليون هكتار، هذا يدل على أنه ليس هناك مشاريع حقيقية للاستصلاح الأراضي وإنما الاعتماد فقط على نفس المساحة الزراعية كل سنة. الأمر الذي سينعكس سلبا في المستقبل على الطاقة الانتاجية لهذه المساحة.

ونلاحظ في الشكل رقم 04 أنه من اجمالي المساحة الزراعية المستغلة، فقط ما يعادل 2.77% هي أراضي مروية أما الباقي تعتمد على تساقط الأمطار خاصة ان علمنا أن المناخ الغالب في الجزائر هو المناخ الجاف هذا ما يؤكد ضعف هذه النسبة وضرورة توسيعها من أجل مضاعفة الانتاج.

ويوضح الشكل رقم 05 تطور مؤشر انتاج المحاصيل الزراعية الغذائية (خارج محصول العلف) الذي بلغ ذروته سنة 2013 بـ 167.68 مقارنة بسنة الأساس 2004-2006=100 رغم أنه تراجع سنة 2014 الى 161.08، وهذا راجع الى الاعتماد الكبير على مياه الأمطار في سقي هذه المحاصيل التي تميزت في تلك الفترة

ب- أبعاد الأمن الغذائي: ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على ثلاث أبعاد رئيسية:
- البعد الأول: يتعلق بتوفير الغذاء والذي يعني توفير كميات كافية تتوافق واحتياجات المستهلكين، حيث يعتبر من بين أهم الأبعاد الثلاثة.

- البعد الثاني: المحافظة على الغذاء من حيث سلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.

- البعد الثالث: إتاحة الأغذية بأسعار توافق القدرة الشرائية للمواطن.

كما هناك من يضيف بعدا رابعا للأمن الغذائي، وهو الاستقرار، بمعنى المحافظة على أوضاع الغذاء.^(vii)

3- مؤشر الأمن الغذائي: يتم حساب هذا المؤشر بمقياس بين 0 – 100 بأداء حسن كلما كان قريب من 100، وتتمثل أهم ركائز الأمن الغذائي في ما يلي:
أ- القدرة على تحمل تكاليف الأغذية: يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء ومدى تأثرهم بتغيرات الأسعار، وكذا وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث مثل هذا الارتفاع.

ب- وفرة الأغذية: يقيس كفاءة امدادات الغذاء على المستوى الوطني، خطر تعطل الامدادات، القدرات الوطنية لنشر المواد الغذائية والجهود المبذولة من قبل الباحثين لزيادة الانتاج الزراعي.

ج- جودة وسلامة الغذاء: يقيس مدى تنوع النظام الغذائي وسلامة الأغذية.

4- وضعية مؤشر الأمن الغذائي في ظل تطور الاستثمار الزراعي بالجزائر

تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار و التي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، كما تقدر المساحة الزراعية المستغلة فعلا بـ

مختلف المنتجات الغذائية الذي أصبح لا يتوافق والقدرة الشرائية للعديد من المستهلكين الجزائريين.

كما يلاحظ أيضا من الشكل رقم 10 أن حجم الناتج المحلي في تطور منذ سنة 2008 إلى أن بلغ ذروته سنة 2014 بأكثر من 214 مليار دولار بمعدل نمو 3.79 % ليعود وينخفض سنة 2016 إلى 3.3 %، ويبقى هذا المعدل ضعيف نوعا ما مقارنة بحجم الانفاق على مختلف المشاريع التنموية.

وتشير معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حول توزيع الناتج المحلي الخام على مختلف القطاعات، إلى تسجيل معدل نمو 3.8 % في قطاع البناء والأشغال العمومية والري، 5% في قطاع الخدمات التجارية، 5.34% في الصناعة و3.3% في قطاع الخدمات غير التجارية، على غرار مساهمة القطاع الفلاحي الموضح في الشكل رقم 11.

يتبين من نفس الشكل أن معدل نمو القطاع الزراعي بعد أن كان سلبيا بـ 3.8% سنة 2008 تطور إلى 21.11% سنة 2009، إلى أن هذا الانتعاش لم يدم طويلا حيث بدأ في التذبذب من سنة لأخرى إلى أن سجل معدل 1.8% كنسبة نمو سنة 2016 وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بأهمية القطاع في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر رغم حجم الدعم المالي الذي تخصصه الدولة للنهوض بهذا القطاع.

أيضا، يتضح من خلال الشكل رقم 12 أن نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في تطور مستمر منذ سنة 2008 إلى أن بلغت نسبة 13.32% سنة 2016، وهذا راجع إلى تفعيل مختلف برامج الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتبقى الوجهة المحبذة للاستثمار الوطني هي قطاع الخدمات بنسبة مساهمة في الناتج المحلي 49% ثم القطاع الصناعي بنسبة 37.38%.

بندرتها النسبية مقارنة بمتطلبات الري لمثل هذه المحاصيل.

أما انتاج الحبوب هو الآخر نجده متذبذبا من سنة إلى أخرى أين تراجع من 5.253.472 طن سنة 2009 إلى 3.445.000 طن سنة 2016 كما يوضحه الشكل رقم 06، وهذا راجع دائما إلى الاعتماد على مياه الأمطار في سقي المساحات المزروعة التي تتميز هي الأخرى بالتذبذب في مناخ شبه جاف، خاصة إن علمنا أن محاصيل الحبوب تعتبر كأساس للانتاج الغذائي بالنسبة للمستهلك الجزائري.

وعرف الانتاج الحيواني الذي يعتبر كذلك كأساس لانتاج الغذاء تطورا مستمرا منذ سنة 2008 أين كان 104.6 إلى 159.9 سنة 2014 مثلما هو مبين في الشكل رقم 07، وهذا راجع إلى توسيع النشاط الاستثماري في هذا المجال (خاصة تربية الدواجن ومشتقات الألبان) الذي يعتبر أكثر ربحية وأقل مخاطرة مقارنة بالنشاط الزراعي.

بناء على المعطيات السابقة نجد أن مؤشر انتاج الغذاء أيضا سجل تطورا ملموسا منذ سنة 2008 بـ 94.92 أين كان دون سنة الأساس (كما هو واضح من الشكل رقم 08) ليرتفع إيجابا إلى 164.6 سنة 2013، ثم يعود للانخفاض إلى 160.6 سنة 2014، وهو امر متوقع نتيجة تراجع انتاج الحبوب ومختلف المحاصيل ما عدا الانتاج الحيواني الذي سجل ارتفاعا إيجابيا.

ومن ناحية أخرى، يتبين من الشكل رقم 09 أن نسبة ما ينفقه المستهلك الجزائري من مجمل دخله على المنتجات الغذائية في تراجع تدريجي حيث انخفض من 43.9% سنة 2009 إلى 37.4% سنة 2016، هذا التراجع يمكن أن نرجعه إلى الارتفاع المتزايد في أسعار

5- خاتمة

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز معدل 13.5%، وكذا معدل نموه الضعيف الذي بلغ 1.8% سنة 2016 بعدما كان 21.11% سنة 2009، بالإضافة الى عدم قدرته على استقطاب اليد العاملة الا في حدود 10.8%.

وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في البعض منها، غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة على رأسها عدم استصلاح المزيد من المساحات الزراعية التي ظلت تقريبا مستقرة في حدود 17% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة التي لم تتجاوز المساحات المروية منها 2.77%.

رغم ذلك استطاعت الجزائر تحقيق مؤشر عام ايجابي للأمن الغذائي حيث بلغ 54.3 سنة 2016 بتحسن قدر بـ 1.1 نقطة مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع الى التطور المستمر في مؤشر انتاج الغذاء بـ 160.6 سنة 2014 مقارنة بسنة الأساس.

كما تجدر الإشارة أيضا الى أن قطاع الزراعة في الجزائر تعرض هو الآخر للتقشف على غرار باقي القطاعات الأخرى، بعد أن تقلصت الميزانية التي خصصتها الحكومة للقطاع سنة 2017 إلى 212 مليار دينار (1.9 مليار دولار)، مقابل 254 مليار دينار (2.3

كما يسجل القطاع الزراعي تراجعاً في توظيف اليد العاملة مقارنة بحجم اليد العاملة الاجمالية المشغلة، حيث تراجعت من 14.2% سنة 2008 الى 10.8% سنة 2017 (أنظر الشكل رقم 13)، وهذا راجع الى هروب اليد العاملة الى القطاعات التي تتميز بسهولة العمل وارتفاع في الأجور كقطاع الخدمات الذي بلغت نسبة التشغيل فيه 54.57% حتى سنة 2017، وهنا لا بد من تعويض النقص في اليد العاملة بالمكننة وهي الظاهرة التي بدأت تطفئ على القطاع الفلاحي الجزائري.

يأتي في الأخير الجدول رقم 02 كحوصلة لما تقدم من معطيات واحصائيات، حيث يبين مؤشر تطور الأمن الغذائي بالجزائر، علما أنه يتم حساب هذا المؤشر بمقياس بين 0 – 100 بأداء حسن كلما كان قريب من 100، وعليه نجد أن المؤشر العام حقق نتيجة ايجابية بتجاوزه عتبة 50 حيث وصل الى 54.3 سنة 2016 بتحسن قدر بـ 1.1 نقطة مقارنة بسنة 2015 ثم عاد للانخفاض بـ 2.7 نقطة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع الى تراجع معدل نمو القطاع الزراعي كما تم توضيحه في الشكل رقم 12 سابقا. أما بالنسبة للمؤشرات الرئيسية الأخرى فنجدها ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، فمثلا تراجع مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء لسنتين متتاليتين 2016 ثم 2017 بـ 52.4% ثم 51% على التوالي، نفس الأمر ينطبق على مؤشر وفرة الغذاء أين تراجع سنة 2017 الى 52.4% بـ 4.7 نقطة مقارنة بسنة 2016 التي حقق فيها نتيجة مرضية بلغت 57.3% بزيادة تقدر بـ 2 نقطة مقارنة بسنة 2015. ليبقى مؤشر جودة وسلامة الغذاء يحقق نتائج ايجابية متتالية منذ سنة 2013.

مليار دولار) خلال سنة 2016، هذا ما كان سببا في شبه الجاف الذي تتميز به الجزائر. تراجع معدل نمو القطاع الزراعي، أضف الى ذلك المناخ

6- قائمة الجداول والأشكال البيانية

● قائمة الجداول

الجدول رقم 01: عدد المشاريع المعتمدة حسب القطاع حتى سنة 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بملين دينار جزائري	%	منصب الشق	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2016، متاح على الموقع www.andi.dz.

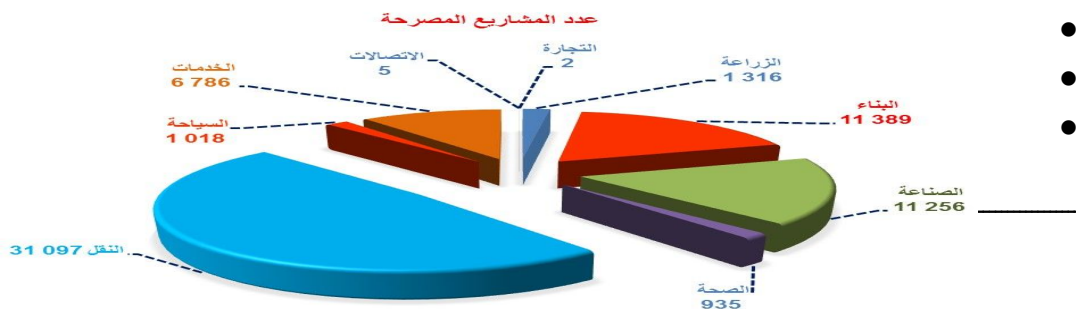
الجدول رقم 02: مؤشر تطور الأمن الغذائي بالجزائر

المؤشر / السنة	2014/2013	نسبة التغيير	2015/2014	نسبة التغيير	2016/2015	نسبة التغيير	2016/2017	نسبة التغيير
المؤشر العام	47.5	1.6 +	50.9	1.5 +	54.3	1.1 +	51.5	2.7 -
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	46.6%	4.2 +	47.5%	0.9 +	52.4%	0.3 -	51%	- 1.5
وفرة الغذاء	48.3%	0.3 -	55%	2.4 +	57.3%	2 +	52.4%	4.7 -
جودة وسلامة الغذاء	47.7%	0.5 +	47.8%	0.1 +	50.6%	2.1 +	50.6%	00

Source: Global Food Security Index 2017, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2017, P23

● قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم 01: عدد المشاريع المصرح بها



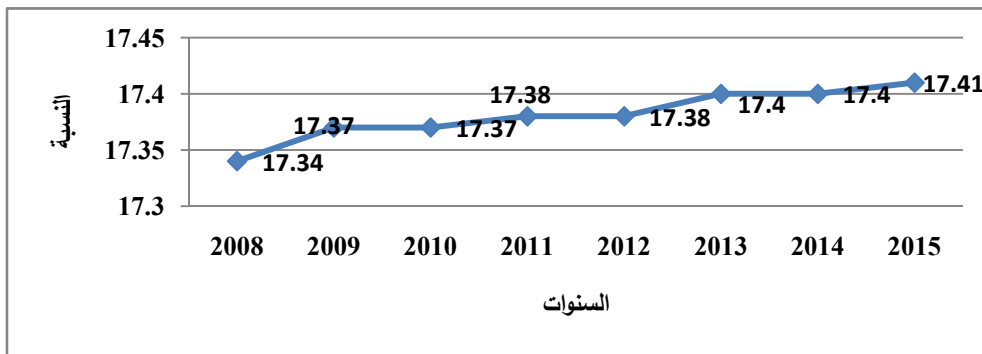
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2016، متاح على الموقع www.andi.dz.

الشكل رقم 02: مناصب العمل حسب القطاع



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2016، متاح على الموقع www.andi.dz.

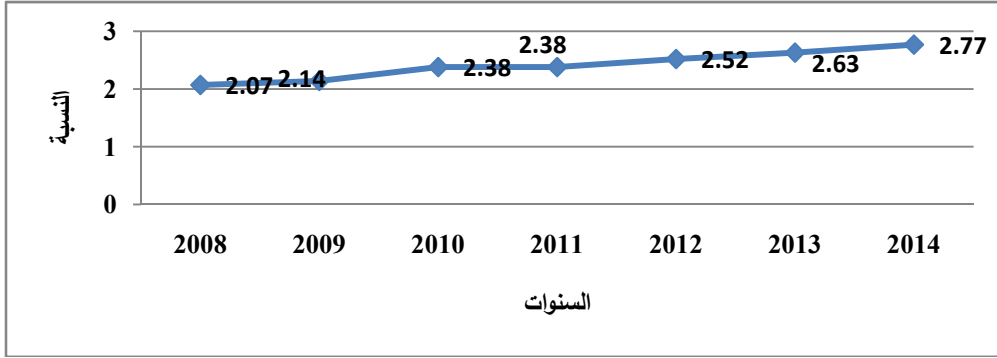
الشكل رقم 03: نسبة الأراضي الزراعية المستغلة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع:

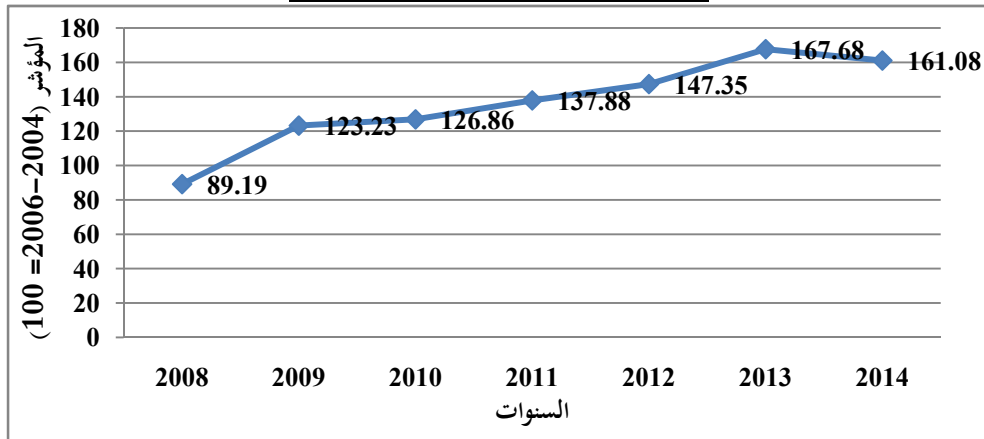
www.worldbank.org

الشكل رقم 04: نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأراضي الزراعية المستغلة



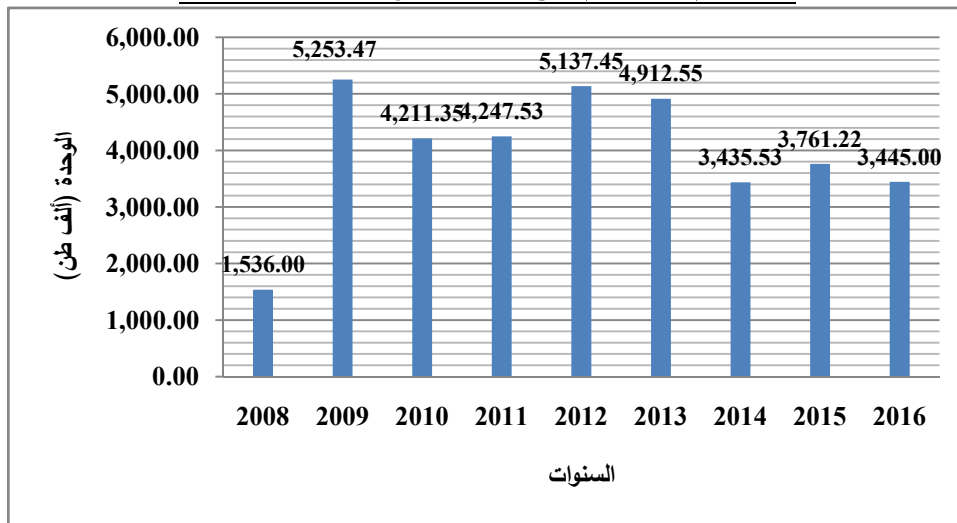
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع: www.worldbank.org

الشكل رقم 05: مؤشر انتاج المحاصيل الزراعية



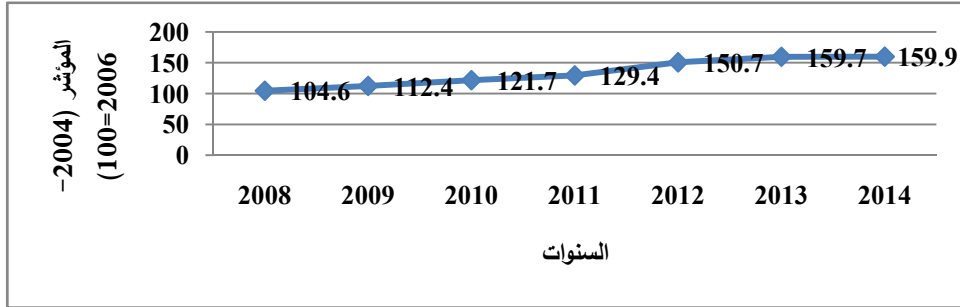
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع: www.worldbank.org

الشكل رقم 06: حجم انتاج الحبوب (القمح، الشعير، الذرة، الأرز)



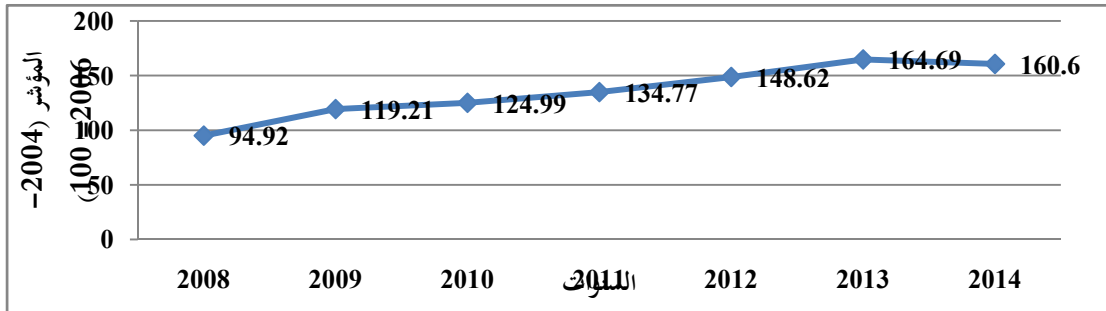
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع: www.worldbank.org

الشكل رقم 07: مؤشر انتاج الثروة الحيوانية (منتجات اللحوم بكل أنواعها والألبان ومشتقاتها)



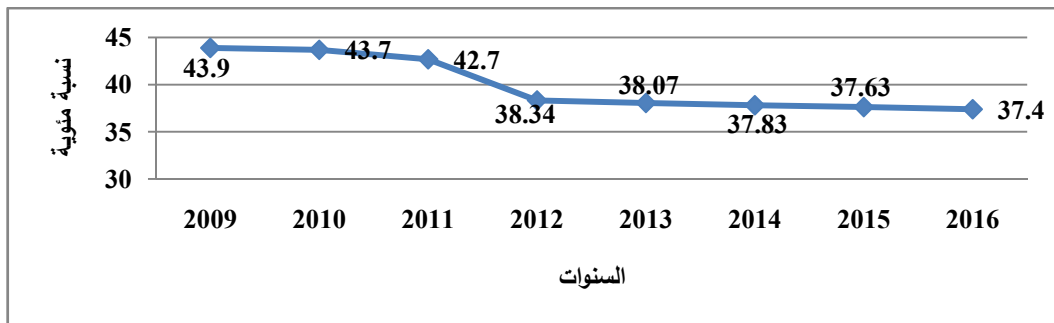
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع: www.worldbank.org

الشكل رقم 08: مؤشر انتاج الغذاء بالجزائر



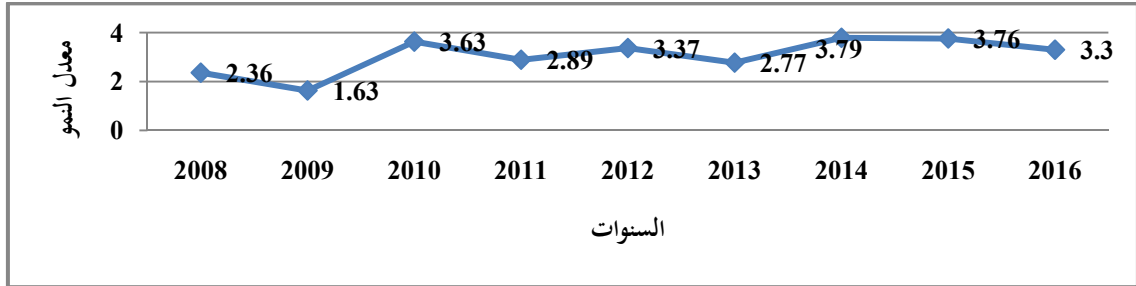
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع: www.worldbank.org

الشكل رقم 09: نسبة النفقات على المنتجات الغذائية من إجمالي الدخل الفردي



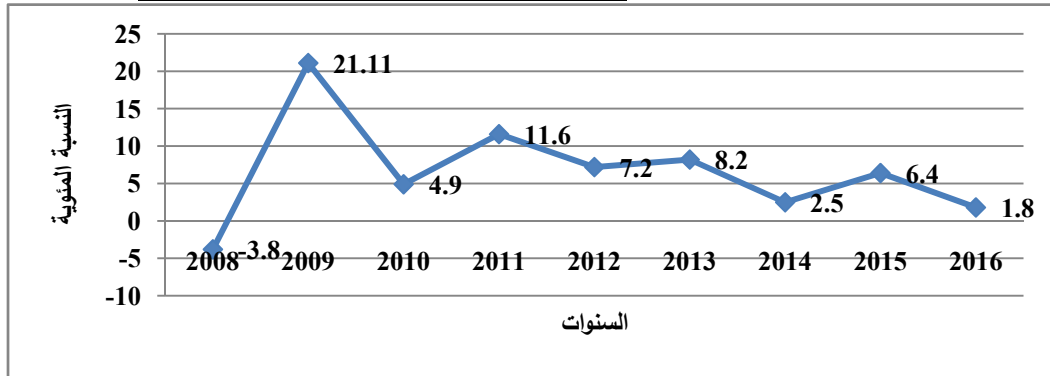
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع:
www.worldbank.org

الشكل رقم 10: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي



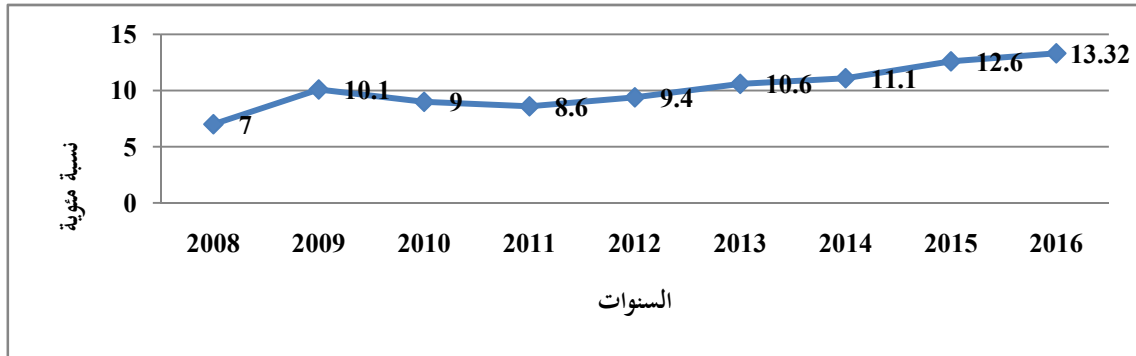
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع:
www.worldbank.org

الشكل رقم 11: معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي

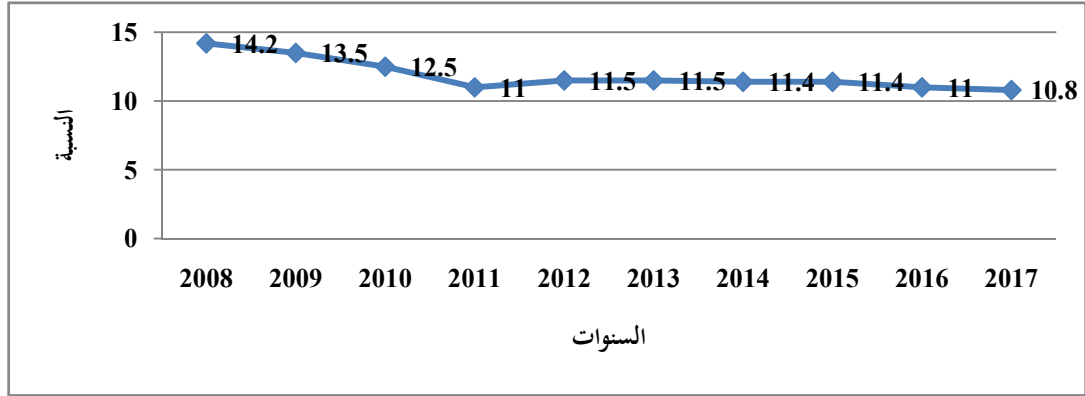


المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع:
www.worldbank.org

الشكل رقم 12: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع:
www.worldbank.org

الشكل رقم 13: نسبة اليد العاملة المشغلة في القطاع الزراعي بالنسبة لليد العاملة الإجمالية المشغلة

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك العالمي، متاحة على الموقع:

www.worldbank.org

- 7- قائمة المراجع
- أ- الكتب
- جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، عمان، الاردن، 2002.
 - سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.
- ب- أطروحات الدكتوراه
- فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
 - عائشة بوتلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017.
- ج- أخرى
- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
 - حمد عباس مجيد، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد العاشر، العراق،
 - أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع و المأمول، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ايام 23-24 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2014.

8- قائمة الهوامش:

ⁱ - غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 18.

- ii - عائشة بوتلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017، ص 22.
- iii - سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص 46.
- iv - جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص 102.
- v - محمد عباس مجيد، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد العاشر، العراق، ص 36.
- vi - أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع و المأمول، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ايام 23-24 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2014، ص 96.
- vii - فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي "دراسة حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 110.